

الحوكمة الضريبية وأداء المؤسسات

الأستاذ: بايزيد بلعدل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر

ملخص:

نظرا للعلاقات المترابطة بين شتى المؤسسات، وتداعيات تلك العلاقات على كل مؤسسة في كل الحالات انكماشاً أو تضخماً. ولما كانت الحوكمة إحدى أهم الآليات التي تجمع المؤسسات فيما بينها، تنظيماً ورقابة؛ وعلى اعتبار أن الإدارة الضريبية ما هي في الحقيقة إلا مؤسسة إدارية من مؤسسات الدولة، كان لحكومتها أثر بارز وهام في تحسين الأداء العام للمؤسسات. جاءت هاته الدراسة مبنية لأهم المرتكزات التي تقوم عليها الحوكمة الضريبية، مقوماتها، العراقيل التي تواجهها، وكذلك آلية النهوض بها لإحداث تأثير إيجابي على الأداء العام للمؤسسات. الكلمات المفتاح: الحوكمة، الحوكمة الضريبية، الأداء العام، المؤسسة.

Abstract :

Compte tenu des relations interconnectées entre les diverses institutions, et les implications de ces relations à chaque institution dans tous les cas, l'inflation ou de la déflation.

Comme l'un des mécanismes les plus importants. la gouvernance. qui associe les institutions entre elles, organisées et contrôlées, et au motif que l'administration fiscale est en fait seulement une institution administrative de l'État, leur gouvernance a été de premier plan et l'impact significatif dans l'amélioration de la performance globale des institutions.

Cette étude a consisté à fixer des piliers les plus importants sur lesquels la gouvernance fiscale, ses composants, les obstacles auxquels ils sont confrontés, ainsi que le mécanisme pour leur avancement, pour faire un impact positif sur la performance globale des institutions.

Mots clés : gouvernance. gouvernance fiscale. performance globale. institution.

تمهيد:

عقب الأزمة المالية العالمية، والتحويلات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم، بدأت تظهر للوجود آليات وإجراءات لمتابعة تلك الأحداث ومسايرتها، والحد من أخطارها قدر المستطاع .

وأسئلة كثيرة ملتهبة تدور لدى معظم المؤسسات والشركات لتفادي تداعيات تلك الأزمات، كما بدأنا نسمع عن الكثير من المصطلحات مثل الحوكمة، حوكمة المؤسسات، الحوكمة الضريبية .

كل تلك المصطلحات تنشئ التشخيص الواضح والشفاف والمسؤول للعلاقات الكثيرة بين شتى أنواع المؤسسات، وحتى بين المسيرين أنفسهم.

إن الحوكمة الضريبية هو امتداد لمفهوم حوكمة المؤسسة، باعتبار أن الإدارة الضريبية ما هي في الحقيقة إلا مؤسسة تابعة للحكومة .

وأهدافها ومفهومها لا يختلف كثيرا عن حوكمة المؤسسة التي جاءت بمجموعة من المحددات على غرار العدالة، الوضوح والمسؤولية.

كل هذا جعلنا نبحث في موضوع الحوكمة الضريبية في ظل التساؤل التالي: "هل يمكن ان يكون للحوكمة الضريبية تأثير على الأداء العام للمؤسسات وعلى جلب المزيد من الاستثمارات ؟ "

لقد حاولنا قدر المستطاع الإجابة على هذا التساؤل وفق المحاور التالية:

✓ الإطار المفاهيمي للحوكمة الضريبية؛

✓ الحوكمة الضريبية وتأثيرها على أداء المؤسسات؛

✓ معوقات الحوكمة ومقترحات لتحسينها.

1- الإطار المفاهيمي للحوكمة الضريبية:

قبل التطرق إلى الحوكمة الضريبية يجب توضيح بعض المفاهيم التي نراها ضرورية للوصول إلى المعنى العام، ذلك ان الحوكمة الضريبية متكونة من كلمتي الحوكمة منسوبة إلى الضريبة .

1-1- مفهوم الضريبة ، الحوكمة ومبادئهما:

1-1-1- الضرائب ومبادئها:

تعتبر الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دوراً أساسياً ومهماً في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر في عجز الميزانية.

تعرف الضريبة بأنها "اقتطاع إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة"¹

أما عن مبادئها فيعتبر من بين أبرز من كتب في هذا المجال آدم سميث، حيث وفي كتابه ثروة الأمم ذكر أربعة مبادئ ترتكز عليها الضريبة لا زالت إلى يومنا هذا، رغم إضافة بعض الباحثين لمبادئ أخرى.

ويقصد بالمبادئ الضريبية، تلك المبادئ والأسس التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها و مراعاتها بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، ويمكن إجمالها مختصرة في² :

✓ قاعدة العدالة : تعني بالعدالة أن يوزع العيى المالي العام على أفراد المجتمع , كل حسب قدرته ، و يتطلب هذا ملاءمة الضريبة لنوع وعائها، و تقدير الإعفاءات المناسبة؛

✓ قاعدة اليقين : ويعني بها أن تكون الضريبة واضحة بالنسبة للمول , بشكل يقيني لا غموض فيه و لا تحكم و ذلك في كل ما يتعلق بها من معدلها , طريقة تحديد وعائها , وقت سدادها , طريقة دفعها ؛

✓ قاعدة الملاءمة في التحصيل : و تقتضي هذه القاعدة أن تكون مواعيد تحصيل و دفع الضريبة ملائمة لظروف المول , تفادياً لثقل العيى الضريبي عليه ؛

✓ قاعدة الاقتصاد في النفقات الجبائية : يجب أن تختار الدولة طريقة تكلفها أقل النفقات .

بالإضافة الى هاته المبادئ، هناك مجموعة من المبادئ اضافها مجموعة من الاقتصاديين وهي³ :

- 1 حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 8.
- 2 يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة مسيلة، 2007، ص 6 .
- 3 مؤيد ساطي جودت حمدالله، دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 13 .

- ✓ قاعدة المرونة: يقصد بها أن يساعد النظام الضريبي على زيادة حصيللة الضريبة كلما زاد الدخل القومي وبالعكس، بمعنى أن يكون هناك علاقة طردية بين الدخل القومي وحصيللة الضرائب؛ أي أن يتكيف النظام الضريبي مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد الحصيللة في فترات التضخم وتنخفض في فترات الانكماش؛
- ✓ قاعدة الاستقرار: ويقصد بها أن تتسم أحكام النظام الضريبي بنوع من الثبات، بحيث لا تتغير أحكامه بصورة متكررة تجعل من الصعب على المكلف ملاحقة تعديلاته وهذا يضعف من قاعدة اليقين. أي أن تتوافر في أحكام الضريبة نوع من الاستقرار بحيث لا تتغير من فترة إلى أخرى إلا في حدود ما هو ضروري وحتمي، و أن تتميز أحكامها بنوع من الثبات النسبي؛
- ✓ قاعدة الإقليمية: معنى أن يطبق قانون الضرائب داخل الإقليم وألا يتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى فيخضع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي داخل الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أراضيها؛
- ✓ قاعدة السنوية: أن يحاسب الممول عما حصل عليه من دخل وخلال فترة زمنية مدتها سنة قد تكون ميلادية أو هجرية ويستند ذلك إلى ميزانية الدولة التي يتم إعدادها على أساس سنوي والتي تعتبر الضرائب جزء منها. (أي جزء من بنودها)؛
- ✓ قاعدة التنسيق بين الأهداف: يقصد بها أن لا تتعارض أهداف الضرائب مع بعضها. مثال: أن لا تفرض الدولة ضرائب على الصادرات للحصول على الأموال وفي نفس الوقت تشجع الإنتاج المحلي؛
- ✓ قاعدة إمكانية التطبيق: يقصد بها أن تكون الضريبة ممكن تطبيقها على المكلفين من الناحية العملية. حيث لا يبالغ بها. مثال: فرض ضرائب غير مباشرة على المزارعين.

1-1-2- الحوكمة ومبادئها:

العديد من التعاريف لهذا المصطلح من أشهرها¹:

- هي مجموعة الآليات و الإجراءات و القوانين و النظم و القرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline و الشفافية Transparency و العدالة Fairness و بالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل.

1 دبله فاتح. د بن عيشي بشير، مداخلة حول حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، ص 4.

- التعريف المقدم من طرف 2003 Oman: نحن نقصد بحوكمة الشركات مجموع (جملة) المؤسسات (الهيئات) العمومية و الخاصة، الرسمية و غير الرسمية، و كذلك القوانين، المخططات Codes و الممارسات المعمول بها (الجارية) في عالم الأعمال والتي جميعا تحدد العلاقة بين مسيري الشركات و كل من يستثمرون فيها موارد. هؤلاء المستثمرون يمكن أن يكونوا ممولوا أموال دائمة (مساهمين)، ممولوا ديون (دائنون)، ممولوا رأسمال بشري خاص (أجراء و عمال)، أو أي أصل مادي أو غير - حسب تعريف اللجنة البريطانية في تقريرها السنوي Cadbury سنة 1992: "أنه النظام الذي به تسير و تراقب الشركات مادي يمكن للمؤسسة أن تستعمله في عملياتها الجارية و في تنميته.

إن لفظ حوكمة الشركات يقصد به عموما الرقابة، الإدارة أو ممارسة السلطة. كما أن نشر مختلف التقارير حول حوكمة الشركات قد زاد من أهميتها. ويتضح أن المقصود بالحكم الراشد أو الحوكمة هو مجموعة القواعد الأساسية التي تركز على الثقافة والوضوح وعن العدالة والرقابة الفاعلة والمشاركة الأساسية في تحقيق الأهداف العامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وأن هذه القواعد تهدف أساسا إلى الإصلاح على المستوى الكلي أو الجزئي.

وبالتالي فالحكم الراشد هو مجموعة هيكل قيم فعالة تعتمد على الصدق والشفافية والمشاركة والحوار والمواطنة الفعالة المدركة لحقيقة تطور المجتمع واستشراف احتياجاته وبالتالي بالضرورة ترشيد وحوكمة موارده وأهمها الموارد المالية وهو بذلك يتقاطع مع البعد الأساسي للرقابة الجبائية ومبادئها في الحفاظ عن موارد المجتمع باعتماد المساءلة والشفافية والإفصاح والمحاسبة لكل ذلك تشكل الرقابة الجبائية رافد السبق لحوكمة النشاطات الاقتصادية والمالية وبالتالي فهي تعتبر رافدا أساسيا من روافد الحوكمة¹

1 العياشي عجلان، مداخلة ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 4 .

اما عن مبادئها فهي¹ :

- حفظ حقوق كل المساهمين ؛
- تحقيق المعاملة العادلة والمتكافئة بين المساهمين ؛
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بدقة ؛
- تحقيق شفافية المعلومات والبيانات والإفصاح عنها؛
- تفعيل دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة.

1-1-3- مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها:

الحوكمة الضريبية هي مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصدقية بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومموليها².

وكما يقول المفكر الفرنسي HERVE BIDAUD " إن الضرائب ترفض أن تكون قضية مخصصة لمدرء الضرائب فحسب"³.

كما نجد أن الحوكمة الضريبية ترتبط ارتباطا وثيقا بالرقابة وهو إتاحة دور أكبر وأكثر فاعلية لأصحاب المصالح داخل الشركات للقيام بدور الرقابة أو دور الحوكمة، وحين نتفحص أصحاب هذه المصالح قد يرى البعض أنهم الدائنون وقد يرى البعض أنهم المودعون في البنوك وقد يرى البعض أنهم وأنهم، ولم ينتبه البعض إلى أن الإدارة الضريبية في أي بلد هي من أهم وأكثر أصحاب هذه المصالح باعتبار أن أي سوء إدارة داخل أي شركة أو أي قرارات غير رشيدة لمجلس الإدارة من شأنها إهدار الربح المحاسبي لهذه الشركات وما يتبعه من إهدار الحصيلة الضريبية، ومن هنا جاءت فكرة البحث أنه لا بد من الخروج بالإدارة الضريبية من المفاهيم السائدة السابقة إلى الدور الأكثر إيجابية والخروج من مفهوم الحيادية إلى عدم الحيادية. والمقصود بعدم الحيادية أن التشريع الضريبي أو الإدارة الضريبية لا تقبل أفعال الآخرين

1 د. إبراهيم العدي، الحوكمة الضريبية وضرورات السوق المالي،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=22146620120070603221052

يوم 4-6-2007 .

2 <http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=3037>. يوم 23-1-2008

3 HERVE BIDAUD, la gouvernance fiscale, REFLETS mars/avril 2008, p61.

كما هي عليه ولكن لابد من أن تتدخل في التوجه وفي الرقابة داخل الشركات نفسها للاطمئنان ليس فقط لأن الربح المحاسبي قد تم قياسه والإفصاح عنه بدقة وشفافية أكثر من هذا إلا أن هذا الربح المحاسبي تم التوصل إليه من خلال نتائج وقرارات رشيدة لمجلس الإدارة¹.

اما عن مبادئها فيمكن ان نجملها فيما يلي³²:

- ✓ قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارها تم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات وبما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي ومنع إتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات؛
- ✓ قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق والمواءمة بين عناصر النظام الضريبي ودعم أو اصر الثقة والتعاون بين عناصر النظام سواء أكانت الضريبة أو المكلفين أو مراجعي الحسابات وبحيث يمكن منع الإدارة الضريبية من التعسف في ممارسة سلطاتها وتحقيق الملائمة بين درجة الجرم والعقوبة سواء بما يتعلق بحالات المخالفة للتشريعات أو التهرب الضريبي كما يجب العمل على تخفيف الأعباء الدفترية والتنظيمية سواء للمحاسبين أو للمراجعين واللازمة لأغراض إعداد البيان الضريبي؛
- ✓ الأخذ بالمفاهيم المتعلقة بالمخاطر الضريبية مثل مخاطر الفحص الضريبي الشامل ومخاطر تناقص قيمة الحصيلة الضريبية بفعل عاملي التضخيم وتغير أسعار الصرف وآخرها مخاطر تصاعد المنازعات الضريبية؛
- ✓ إيجاد آلية للرقابة الذاتية بما يحقق جودة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية وجودة أعمال الفحص والمراجعة من ناحية أخرى وبما يقضي على حالات التواطؤ والفساد إن وجدت؛
- ✓ الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يعظم في النهاية صافي العائد الاجتماعي القومي؛

1 د اسامة عبد الخالق، حوكمة المنظومة الضريبية كعامل أساسي لتنمية الحصيلة الضريبية وجذب الاستثمارات، المؤتمر الضريبي الرابع، مصر، سبتمبر 2004، ص 2.

3 حامد داود الطحطة، مرجع سابق.

✓ عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية وكذلك بين المكلفين أنفسهم؛

✓ التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع مستوى الوعي الضريبي؛

✓ الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة؛

في سنة 99 منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أرسدت خمسة مبادئ لمفهوم الحوكمة هي المبادئ المتعلقة بحماية المساهمين أو المستثمرين وتوفير معاملة متكافئة وتوفير الإفصاح والشفافية وإتاحة دور أكبر لأصحاب المصالح داخل الشركات وتأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة¹.

2- الحوكمة الضريبية وتأثيرها على أداء المؤسسات :

مما لا شك فيه انه دائما يكون لعمليات الإصلاح على أي مستوى اثر ايجابي عادة، وذلك ناتج من منطلق الإصلاح نفسه .

ومما لا شك فيه إن من أهم أهداف الحوكمة الضريبية هي تنمية الحصيلة الضريبية دون أن يكون ذلك محلا بمبدأ الشراكة بين الإدارة الضريبية والمكلف.

إلا أن هناك هدف هام آخر ألا وهو جذب الاستثمارات وهو ما ستتطرق إليه في النقطة الموالية.

2-1- تأثير الحوكمة الضريبية على جذب الاستثمارات :

إن القول بأن حوكمة المنظومة الضريبية الهدف منها هو تنمية حصيلة الضريبة وجذب الاستثمارات يرجع إلى أن الحوكمة في حد ذاتها وحوكمة الشركات أو حوكمة المنظومة الضريبية هي الباعث الأساسي على ثقة المستثمر في الاستثمار في بلد ما، وبالتالي فإن المستثمر حينما يود أن يوجه جزءا من استثماراته إلى بلد ما، فإن وجود مفاهيم الحوكمة وشيوعها في هذه الدولة عامل أساسي في بث الثقة في نفسه للاستثمار في هذا البلد، وبالتالي لم يعد الكلام فقط على وجود أو عدم وجود حوافر ضريبية بل الموضوع يمتد أصلا إلى هل هناك حوكمة تطبق بالفعل أم لا تطبق بالفعل.

2-2- تأثير الحوكمة الضريبية على الأداء العام للمؤسسة:

إن التكلم عن الأداء الجيد والفعال للمؤسسات ينطلق أساسا من نظرة المؤسسات في حد ذاتها إلى الضرائب، وإلى إجراءات الحوكمة الضريبية. فكثير من المؤسسات ترى إن الإجراءات قاسية وغير مرنة

1 اسامة عبد الخالق، مرجع سابق.

كما تنظر إلى الضرائب على أنها غير عادلة ومنهكة في نفس الوقت. غير ان هذه النظرة ربما تقتصر على المؤسسات في العالم الثالث الذي أهكته القوانين وتعدد الضرائب، إلا انه في الجانب الآخر من العالم ونقصد به الجانب الذي أصبحت فيه الضرائب دليلا قاطعا على المواطنة، فحسن المواطنة أو سوءها إنما مؤشره مدى الالتزام بدفع الضرائب، ثم إن المرونة في التعامل بين مصالح الضرائب والمكلفين تؤدي إلى تنمية الحصيلة الضريبية للدولة من جهة، وإلى ارتفاع مستوى أداء المؤسسات من جهة أخرى.

إذا رجعنا إلى العالم الثالث وأخذنا مثلا دولة الكامرون، نجد إحصائيات حول بيئة الأعمال والاستثمارات، أن أكثر من 80% من المقاولين يرون أن الضريبة بالإضافة إلى تعدد الرقابة الجبائية، وتكاليف جبائية أخرى لها اثر سلبي على أعمالهم. كما أن العمل الذي قام به البنك العالمي سنة 2009 قدر أن أكثر من 51,4% من الربح الخام للمؤسسات يذهب إلى الضرائب بمختلف رسومها واقتطاعاتها¹.

إن هذه النظرة تختلف تماما عنه في الدول المتطورة، فعلى الرغم من ارتفاع المعدلات الضريبية يصل إلى حد 48%، إلا انه يقابله روح مواطنة كبيرة والناجمة عن الرؤية الميدانية لمصارف الضرائب، والتي يستفيد منها الكل دون استثناء مما يجعل الثقة متبادلة بين كل الأطراف، عكس ما هو عليه العالم الثالث، ونلمس ذلك في الأداء المتميز والفعال لكل المؤسسات.

3- معوقات الحوكمة الضريبية ومقترحات لتحسينها:

3-1- معوقات الحوكمة:

هنالك العديدة من الأمور التي صعبت من أمر تطور الحوكمة الضريبية وتحسينها لعل أهمها ما يلي²:

- ✓ **عدم الأمن الضريبي:** وهو عدم اليقين الضريبي والذي ينمو في ظل تعدد النصوص، وتنامي قوتها، ومن تراجع نوعيتها وكثرة التغيرات والتعديلات في القوانين الضريبية؛
- ✓ **النظام الضريبي المميز بأعباء إدارية غير مبررة:** ذلك أن عملية التصريح ودفع الضرائب أصبحت تسبب هاجسا للمكلف نظرا للإجراءات المعقدة والتي تفرض عليه الالتزام بواجباته الضريبية؛

1 OLIVIER BEHLE, GOVERNANCE IN CUSTOMS AND TAX, P4.

2 JEAN-PIERRE BOISIVON, proposition pour une reforme de la gouvernance fiscale, institut de l'entreprise, 2005, p33-37.

✓ الوفرة التشريعية والتنظيمية الملحوظة في جانب النفقات الضريبية: هناك الكثير من الضرائب، الكثير من النصوص، الكثير من الكلمات، كل ذلك ناتج عن آلاف التشريعات الضريبية والتنظيمية مما نتج عنه تضخم تشريعي أصبح يشكل عائقا في حد ذاته.

3-2- مقترحات لتحسين الحوكمة الضريبية:

إن عملية تحسين وترقية الحوكمة الضريبية يمكن أن تكون وفق مايلي:

✓ عصرنة الإدارات الضريبية: ويكون ذلك تبعا للعناصر التالية¹

أ- حوسبة المصالح الخدمائية وذلك بتوفير أجهزة الحواسيب الضرورية؛

ب- تسهيل عملية التصريح الآلي والدفع الآلي؛

ت- توفير التكوينات اللازمة للعناصر البشرية وضمان رسكلتهم.

✓ تبسيط الإجراءات: فعملية الرقابة الجبائية على الوثائق مثلا يمكن أخذها بكل بساطة وإعداد إجراءات مبسطة لها.

✓ تجذير عملية الرقابة: ويكون ذلك وفقا لما يلي:

أ- إحترام برمجة الرقابة؛

ب- منح المكلف الوقت الكافي بين عملية التحصيل والرد على الأسئلة والملاحظات الواردة من المراقبين؛

ت- تفادي الاحتكاك بين أعوان الإدارة والمكلفين؛

ث- التكفل وضمان حق الاحتجاج للمكلفين.

✓ النزاهة والشفافية في لغة التقييم²: ويكون ذلك بتوفير العناصر التالية

1 OLIVIER BEHLE ,op-cit.

2 Pierre A. Letartre, MBA, Ph.D. la bonne gouvernance en fiscalité et finances locales, université laval , québec, 2008 ,p23 .

١ - توافر المعلومات ونشرها على حالة التقييم؛

ب - الوضعية الضريبية المتساوية .

✓ المساءلة واستخدام أموال دافعي الضرائب: ويكون كما يلي:

أ- مؤشرات الأداء لتقييم القوائم؛

ب- مراجعة ومحاسبة إدارية للمكلفين.

الخلاصة :

إن المتعمق في مصطلح الحوكمة الضريبية، ودراسة محدداتها وأهدافها، يجد أنها جاءت لهدفين هاميين أولهما هو تنمية الحصيلة الضريبية للدولة، وثانيهما هو توفير الإجراءات المناسبة لجذب المزيد من المستثمرين .

وبالتالي فإن المستثمر حينما يود أن يوجه جزءا من استثماراته إلى بلد ما يعتبر وجود مفاهيم الحوكمة وشيوعها في هذه الدولة عامل أساسي في بث الثقة في نفسه للاستثمار في هذا البلد، وبالتالي لم يعد الكلام فقط على وجود أو عدم وجود حوافز ضريبية الموضوع يمتد أصلا إلى هل هناك حوكمة ضريبية أم لا.

والأمر كذلك بالنسبة لتأثير الحوكمة الضريبية على الأداء العام للمؤسسات، فهذا الأخير مرتبط ارتباطا كبيرا بمدى مرونة الإجراءات والمبادئ التي تحكم الحوكمة الضريبية.

غير انه يجب الذكر إلى انه لا بد من العمل الدائم على ترقية الحكومة الضريبية بالاستفادة من المعوقات التي تحول دون تحقيق المؤسسات للأداء الجيد والفعال المنوط بها.

المراجع:

- 1-حميد بوزيدة،جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- 2-دبلة فاتح. د بن عيشي بشير،مداخلة حول حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وإثرها على مستوى أداء الأسواق
- 3-إسامة عبد الخالق، حوكمة المنظومة الضريبية كعامل أساسي لتنمية الحصيلة الضريبية وجذب الاستثمارات، المؤتمر الضريبي الرابع، مصر،سبتمبر 2004.
- 4-العياشي عجلان،مداخلة ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحكومة إعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر،الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،جامعة سطيف،2009
- 5-حامد داود الطححة،الضريبة المبادئ والمفاهيم،<http://www.aazs.net/montada-f23/topic-t1254.htm>
- 6- إبراهيم العدي، الحكومة الضريبية وضرورات السوق المالي،
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=2214662012007060322
1052
- 7- <http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=3037>.
- 8- HERVE BIDAUD,la gouvernance fiscale ,REFLETS mars/avril 2008
- 9- OLIVIER BEHLE,GOVERNANCE IN CUSTOMS AND TAX
- 10-JEAN-PIERRE BOISIVON,prposition pour une reforme de la gouvernance fiscale,institut de l'entreprise , 2005
- 11- Pierre A. Letartre, MBA, Ph.D. la bonne gouvernance en fiscalité et finances locales,université laval ,québec,2008